



مبارك الحمداني

## من التسامح إلى الاعتراف المتبادل

”مفهوم التسامح مجرد هدنة بين فئتين أو صدامين، لأنه يُبنى على اعتقاد صاحبه المُضمر بأن الآخر الذي يتحاور معه مخطئٌ أو آثمٌ أو منقوص الكرامة والإنسانية. ولا عجب أن تُخفق مع مفهوم التسامح محاولات الحوار والتقريب والتوحيد. من هنا محاولة تركيب مفهوم جديد هو الاعتراف المتبادل...“، هذه الكلمات مقتبسة من نص ذكره المفكر اللبناني علي حرب في حوارهِ المطول مع شبكة واحات الغربية، وربما يقودنا تعبيراً إلى تلخيص فحوى الأطروحة التي قدمها الباحث عاطف علي في مجلة التسامح - التفاهم العدد السابع ”الحق في الاختلاف أبعد من التسامح“ والتي خصصها لمناقشة جدلية تفكيكية لأطروحة المكسيكي ”ليوبولدو زيا“ (Leopoldo Zea)، الفيلسوف والكاتب والأستاذ في جامعة المكسيك المستقلة والمنشورة في كتاب اليونسكو بعنوان ”التسامح، اكتب اسمك“.

أنه ”مع الحرية، وبالتأكيد، إنمّا في إطار الاعتراف الصحيح بحرية الآخرين، وكذلك مع العدالة، وبالتأكيد، إنمّا ليس للاعتراض على الحريات، ولكن في الاعتراف المتبادل لحقوق كل الناس. وبالتالي صار يجري الكلام عن اشتراكية ذات بعد إنساني وكذلك رأسمالية ذات وجه إنساني...“ ويوافق علي هذا التوجه ولكن ينقضه في القول بالتدليل التاريخي والسياقي لكل من المفاهيم النظرية للحرية والعدالة حيث يرى في قول زيا النتيجة لتأثير المكتسبات الاشتراكية للشعب (الطبقة العاملة أولاً والفلاحين ثانياً) على الرأسمالية، التي من أجل الحيلولة دون ثورة الطبقة العاملة في بلادها، زادت بها الضمانات الاجتماعية. ويرى علي أيضاً في قراءة تاريخية أنّ مسار التاريخ يشير ببوصلته نحو تفوق الرأسمالية فيما يتعلق بالتأقلم. وهنا فقد دلّ مسار التاريخ على تفوق الرأسمالية في التأقلم مع الضرورة لإعطاء البعد الاجتماعي للاقتصاد الرأسمالي، فكان التطور الكبير للضمانات الاجتماعية في البلدان الرأسمالية، بحيث أصبح وجه الرأسمالية ”أكثر إنسانية“، إنمّا لحد ما ليس إلا وبشكل نسبي أيضاً.. ومن هنا نخلص إلى القول في العموم أنّ قيمة التسامح بالمفهوم الذي يطرحه علي وبالمعنى الذي نراه إنمّا هي قيمة نابعة من تراكم ما يسري في المجرى التاريخي لتجارب الأمم الثقافية والقومية. وعليه فإنها محكومة أساساً بقانون النسبية فيما يتعلق بوضعها في إطار الرؤية العالمية. وقد حكى التاريخ القديم ويحكي التاريخ المعاصر مفارقات جمة في ما يتأسس عليه إطار التنظير بالنسبة لقيم التسامح بمفهومها الأعم والأشمل وما يندرج تحتها من مفاهيم أخرى. وأيضاً على المستوى التطبيقي الممارس الذي قد نجد فيه تسامحاً تجاه النفس والقيم الأخلاقية ومنهجيات العلم والعمل الخاصة، وعداء تجاه الآخرين. وهو واقع يدل على صعوبة وعدم دقة الحديث عن تسامح مطلق. أما المطلق الوحيد هنا فهو القيمة المجردة للتسامح بوصفه النسبة الضرورية في نظام السمو الإنساني. وهي قيمة أقرب ما تكون إلى فكرة الواجب الأخلاقي أو المرجعية المتسامية.

لا يركز فقط على السماح للآخر بالعيش الاجتماعي والفكري داخل إطار المحيط الفيزيقي الواحد. وإنما يتأسس على رؤية حقيقية وقناعة راسخة مفادها (يجب أن يكون مختلفاً، وهذا حقه). إن التسامح بحسب توصيف الكثير من الباحثين إنمّا هو في حقيقته ”شكل التعايش العقلاني للقيم“، وعليه نقول فإن من هنا تصبح مهمة تأسيس منظومة القيم وتعايشها الطبيعي الصيغة العلمية الضرورية للتسامح نفسه. وفي سياق أطروحة علي يتجه أيضاً إلى الرد على طرح زيا فيما يخلص قوله ”أنّه في السنوات التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية وإعلان حقوق الإنسان، فإن هذا الأخير سوف يؤخذ به لتبرير العلاقات القديمة للتبعية والاستعمار الجديد. وذلك انطلاقاً من إيديولوجيتين: إيديولوجية ليبرالية من دون عدالة اجتماعية وإيديولوجية عدالة اجتماعية دون حرية...“ وهنا يعتبر علي أن قول زيا يمثل تناقضاً وبترا للإنساني من أجل تبرير الأشكال الجديدة والسيطرة والهيمنة اللتين تخضعان للاختلافات في الإنساني إلى إيديولوجيات متناقضة. كما هو الأمر في الاشتراكية الحقيقية والرأسمالية الليبرالية.. وفي سياق هذه النقطة البالغة الأهمية نربط هذا الجزء المهم بما تحدثنا عنه سابقاً في ضوء الحاجة ونقول إن التأسيس لمنظومة عقلانية للتسامح لا يعتبر مجرد فعل إرادي بحت تؤسس له الثقافة الاجتماعية والقيمون عليها بقدر ما هو نتاج فعلي للتراكبات الحاصلة في مجرى صيرورة القيم بوصفها منظومة. أو بعبارة أخرى كما يقول الباحث ميثم الجنابي ”إن لكل أمة وثقافة منظومتها الخاصة عن التسامح. وهو الأمر الذي يجعل من أكثر المنظومات القيمية تسامحاً جزء من معاناة الأمم نفسها. ومن ثمّ لا يمكن لأية منظومة مهما بدت راقية في تأسيسها العقلاني قادرة على أن تكون منظومة كونية. وهو الأمر الذي جعل ويجعل من التسامح قيمة نسبية ومطلقة. بمعنى أهميتها المطلقة للثقافة القومية ونسبيتها بمعايير التجارب العالمية (التاريخية)...“

وبهنا أيضاً أن نلتفت إلى الحاجة الأخرى المهمة في هذه الأطروحة وهي تتعلق برد علي حول مسألة رؤية زيا للعدالة والحرية. حيث يؤكد زيا في معرض طرحه

ينطلق علي في مناقشته من منطلقات التدليل العقلي والمناقشة المفصلة بالرد والتحليل على ما طرحه زيا في مقالته. مشيراً إلى بعض السقطات المنهجية والبحثية التي وقع فيها الباحث من وجهة نظره. فهو يبتدئ المقالة بمناقشة فكرة زيا حول (الأهلية لحقوق الإنسان) والتي يطرح فيها زيا القول بأن الأخذ بهذه الحقوق إنمّا هو مرهون بالاستعداد للاستعمال الصحيح للعقل، والذي بدوره يتوقف على العرق واللون والجنس واللغة والدين والأصل القومي وكذلك الاجتماعي، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي. حيث يرفد علي التركيز على مسألة الظرف الاقتصادي بوصفه عاملاً مهماً وركائزياً في مسألة الأخذ بحقوق الإنسان بل ويشدد على كونه المقرر الأكبر في موضوع منح حقوق الإنسان أو حجبها، ممّا يوجب الصراع من أجلها. ويشير علي إلى نقطة مهمة في رده على أطروحة زيا رافضاً قوله حين تحدث أنّ حقوق الإنسان هذه ”العالمية الصفة غدت قصراً وحتى حكراً على بعض الناس والشعوب، الذين غدو غير متساوين مع المتبقين من الناس والشعوب. ويضيف، إنّه من المفارقة أن بإمكاننا بالتالي التأكيد على أنّ كل الناس كانوا متساوين، لكن من جراء صدف أو حوادث غريبة عن العقل، كان البعض منهم أكثر مساواة من الآخرين..“ حيث يتساءل علي قائلاً: ما هي هذه الصدف أو الحوادث الغريبة عن العقل، وفي أي مرحلة من تاريخ التطور البشري كان الناس متساوين؟..

وفي تقديرنا فإنّ واحدة من القضايا الأكثر جوهرية بالنسبة للدرس التاريخي لمسار الحضارة الإنسانية إنمّا يتأتى من خلال النظر الدقيق والقياس العقلاني لقيمة التسامح بوصفها قيمة حضارية مركزية وأساسية. وهي في حقيقتها النظرية إنمّا تنطلق من منظومة القيم التي يستطيع المجتمع من خلالها بناء تجانس وتناغم فعلي وحقيقي في كيانات كل من الفرد والجماعة والمجتمع والثقافة والدولة بما يمكن من قبول الذات أولاً وقبول الآخر المختلف والمغاير بشكل يسعه الاعتراف بحقه في الاختلاف..

وكل هذه الحقائق النظرية في زاوية تقديرية إنمّا يرتهن تحقيقها بمستوى التأسيس لفلسفة التسامح وحقيقته داخل بنية الثقافة الاجتماعية. إنّ التسامح